

العنوان:	مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن
المصدر:	مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية
الناشر:	جامعة لونيبي علي البليدة 2 - مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية
المؤلف الرئيسي:	الدليمي، خليل إبراهيم
مؤلفين آخرين:	الحسبان، عطا الله أحمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع11
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	جوان
الصفحات:	9 - 30
رقم MD:	764461
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البنوك الإسلامية، المرابحة الإسلامية، المحاسبة الإسلامية، المحاسبة التحليلية، القياس المحاسبي، القوائم المالية، الأردن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/764461

مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة

بعمليات المراجعة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن

أ. د خليل إبراهيم الدليمي

د. عطا الله احمد الحسبان

جامعة اربد الأهلية

الأردن

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجعة في البنوك الإسلامية حسب معايير المحاسبة الإسلامية، كما هدفت إلى إظهار أثر أدوات القياس المحاسبي على القوائم المالية، إضافة إلى التعرف على الإطار النظري لعمليات المراجعة الإسلامية. وتم توزيع استبانة تتكون من 19 فقرة لتعبر عن متغيرات وفرضيات الدراسة وتم توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية في الأردن. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: إن البنوك الإسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المراجعة حتى تصبح في مخازن المشتري وبهذا فهي تطبق مبدأ التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المراجعة وإثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المراجعة، وتقوم البنوك الإسلامية على توزيع أرباح عقد المراجعة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الإيراد والمصرف لكل فترة عن الأخرى الأمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر لأرباح الفترات القادمة، ويتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المراجعة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المراجعة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المراجعة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات. وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة الأخذ بعين الاعتبار انه إذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبعية على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفف من القيمة الدفترية، وان يتم الفصل بين أرباح المراجعة غير المقيدة وأرباح المراجعة للأمر بالشراء في القوائم المالية، وضرورة أن يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك.

Abstract:

This study aimed to show the basis of measurement of accounting operations in Murabaha Islamic banks according to Islamic accounting standards , also aimed to show how the impact of accounting measurement tools on the financial statements , in addition to the identification of a theoretical framework for Islamic Murabaha. Were distributed a questionnaire consisting of 19 paragraph to reflect the variables and hypotheses of the study questionnaire was distributed to the internal auditors in Islamic banks in Jordan. One of the most important results of this study: that Islamic banks are based on download all

direct costs on commodity Murabaha to become the buyer stores and this they apply the principle of historical cost when implementing Murabaha contracts and provable books on the implementation of the Murabaha contract, and the Islamic banks on dividend Murabaha contract According to the contract period with the client, and this shows the revenue and expense entitlement for each period for the other to something that is easy to calculate Zakat without regard to profit next periods, and income is recognized Murabaha contracts as a liability trader at the date of implementation of Murabaha contracts and shall thereafter accountant on the distribution of profit over a decade Murabaha through the use of inventory adjustments at the end of the accounting period through the application of the principle interview revenue expenses. . And it was the most important recommendations of the study: the need to take into account that if damage or perished part of these assets before handed over to the client was related to the institution , the value of the shortage is a loss , and reduce the carrying amount , and - to be separation between the speculative unrestricted profit and trading profits to buy it in the financial statements, and that is the need to disclose the losses incurred from the different exchange rates as well as the profits realized.

المقدمة

تعتبر بيوع المراجحة من أهم أنواع البيوع شيوعاً في مجال التطبيق في واقع المؤسسات المالية الإسلامية، فقد تصل إلى أكثر من 95% من حجم العمليات الاستثمارية في بعض الأحيان، ولقد أهتم بها الفقهاء ووضعوا الأحكام الفقهية التي تضبطها. ولقد تبين من الدراسات الميدانية أن هناك اختلافات بين المؤسسات المالية الإسلامية في مجال المعالجات المحاسبية لمعاملاتها، مما دعي الحاجة إلى وضع معيار يوضح أسس القياس والإثبات لعملياتها والإفصاح عنها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسة المالية حتى يمكن إعطاء معلومات دقيقة وسليمة ونافعة لمستخدمي معلومات تلك القوائم.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجحة والمراجحة للآمر بالشراء؟
2. هل تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجحة والمراجحة للآمر بالشراء؟
3. هل تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجحة والمراجحة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها ؟
4. هل تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيهما والضمانات عليها

فرضيات الدراسة:

- بناءً على مشكلة الدراسة فان الدراسة تعتمد على الفرضيات التالية:
- لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء.
- لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء.
- لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها.
- لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيهما والضمانات عليها.

أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية الدراسة مما يلي:
- أن معايير المحاسبة الإسلامية جاءت كبديل عن معايير المحاسبة الدولية التي يشوبها بعض الحسابات المحرمة في الدين الإسلامي الحنيف مما يستدعي الاهتمام بهذه المعايير ومعرفة التزام البنوك الإسلامية بمتطلبات معايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بالمراجعة.
- إن عمليات المراجعة تشكل العمود الفقري لنشاطات البنوك الإسلامية في الأردن بحيث تمثل المراجعة نصيب الأسد من الممارسات التجارية مع العملاء الأمر الذي يتطلب الاهتمام بهذا المعيار من اجل الحصول على معلومات مفيدة لأصحاب المصالح.
- إن موضوع القياس والإفصاح المحاسبي من المواضيع الهامة في المحاسبة بشكل عام والمحاسبة الإسلامية بشكل خاص الأمر الذي استدعى اللجوء إلى أساليب القياس المحاسبي والاعتراف وكيفية عرضها في القوائم المالية.
- تأتي أهمية البحث من زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى المملكة، وزيادة اعتماد المصارف على صيغة الاستثمار بالمراجعة ونظراً لأن هذه الصيغة يعترضها في الواقع العملي العديد من المشاكل الناتجة عن عدم وجود أسس محاسبية متفق عليها للقياس لذلك تم اختيار هذا الموضوع ليكون مجالاً للبحث والدراسة.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة في محاولة تحقيق الأهداف التالية:
- ربط الإطار النظري لمعيار المراجعة الإسلامي مع الواقع العملي لإيجاد درجة التطبيق لأسس ومعايير المراجعة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن.

- التعرف على أغراض المحاسبة على المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وأثر ذلك في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثر ذلك في توزيع الأرباح والخسائر في نهاية الفترة المحاسبية.
- التعرف على الأسس والأحكام الشرعية للمراجعة للآمر بالشراء والمراحل التي تمر عملياتها بدءاً بالوعد وانتهاءً بتسليم العميل للسلعة، والضوابط الشرعية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها.

منهج البحث وأسلوبه:

بما أن البحث يعمل على عرض وتقييم المراجعة الإسلامية من الناحية المحاسبية في المصارف الإسلامية وأثره على ترويجها فقد اتبع الباحثان في دراستهما كل من المنهج الآتية:

المنهج الاستنباطي: ويتمثل في قيام الباحثان بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية من كتب وأبحاث ودراسات منشورة وغير منشورة، وكذلك النشرات والندوات العلمية والمقالات المتخصصة في هذا المجال والمعايير المنشورة، وذلك بهدف استنباط الأسس والقواعد التي يقوم عليها الإطار العام للإفصاح عن عمليات المراجعة المالية للمصارف الإسلامية حتى يمكن من تطبيقها على المصارف الإسلامية.

المنهج الاستقرائي: لكي يتم الربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي قام الباحثان بدراسة ميدانية عن طريق: عمل قوائم استقصاء لمعرفة آراء العاملين بالمصارف الإسلامية (أقسام أعداد الحسابات والقوائم المالية) عن الإفصاح عن المراجعة المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وهي البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني وبنك الأردن دبي الإسلامي ومصرف الراجحي وتم اختيار المدققين الداخليين للإجابة عن فقرات الاستبانة على اعتبارهم الركيزة الأساسية في اعتماد القوائم المالية وتم حصر أعداد المدققين الداخليين على النحو التالي: البنك العربي الإسلامي الدولي 27 مدققاً، البنك الإسلامي الأردني 41 مدققاً، بنك الأردن دبي الإسلامي 14 مدققاً، مصرف الراجحي 12 مدققاً. وهذه الأرقام تمت عن طريق الاتصال هاتفياً مع تلك البنوك وبما أن مجتمع الدراسة يتكون من 4 بنوك فقط فإن عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة عن طريق العينة العشوائية البسيطة والجدول التالي يوضح آلية توزيع الاستبانات

جدول (1) نسب توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	عدد المدققين	الموزع	المسترد
1	البنك العربي الإسلامي الدولي	27	20	16
2	البنك الإسلامي الأردني	41	29	22
3	بنك الأردن دبي الإسلامي	14	10	7
4	مصرف الراجحي	12	10	6
	مجموع	94	69	51

يلاحظ من الجدول بأن نسبة التوزيع (69/ 94) هي 73% كما أن نسبة المسترد والصالح للتحليل الإحصائي هو (94/51) هي 54% وهي نسبة مقبولة من المجتمع الكامل للدراسة

الدراسات السابقة

دراسة (1) علي 2012 " دراسة تحليل وقياس عمليات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية "

هدفت الدراسة لقياس وتحليل واقع التزام المصارف الإسلامية العاملة في السودان بمتطلبات معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية والذي أصدره بنك السودان المركزي منشوراً يلزم جميع المصارف الإسلامية في السودان بتطبيقه وتهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على أثر الالتزام بمعايير المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء على تطوير خدمة التمويل بالمراجعة في السودان.، كما تهدف الدراسة إلى معرفة دور بنك السودان المركزي في الرقابة على المصارف الإسلامية عند الممارسة العملية لصيغة التمويل بالمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية السودانية عند تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية (معايير المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء). توصلت الدراسة إلى أنه لم تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في السودان بجميع متطلبات معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية وإنما تلتزم ببعض البنود في إيضاحات القوائم المالية. وعليه أوصت الدراسة المصارف السودانية بالالتزام بتطبيق كافة المعالجات المحاسبية للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء كما بينها المعيار رقم 2 والتي يمكن أن يساعد تطبيقها في التطوير والارتقاء بالخدمات المصرفية الإسلامية. وتم التركيز على صيغة المراجعة لأنها تعتبر من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ممارسة من قبل المصارف الإسلامية في السودان، هذا إلى جانب وجود بعض التجاوزات وعدم تنفيذ المراجعات وفقاً للقواعد الشرعية فيما يعرف بالمراجعات الصورية كما توجد صعوبة في الرقابة على تنفيذ المراجعات الأمر الذي قد يؤدي إلى تشويه تنفيذ صيغة التمويل بالمراجعة

دراسة (2) (عفانة 2009) تناولت الدراسة بيع المراجعة المركبة كما تجرته المصارف الإسلامية في فلسطين وخلصت الدراسة إلى الآتي:

- المراجعة المركبة مشروعة على الراجح من أقوال العلماء، إن تمت وفق الخطوات العملية المقررة من هيئات الرقابة الشرعية.
- تجرته البنوك الإسلامية في بلادنا لا زالت في بدايتها، ولذا يعترضها بعض الخلل.

(1) الصادق محمد آدم على " دراسة تحليل وقياس عمليات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية، السودان، جامعة كردفان الأبيض 2012.

(2) د. حسام الدين عفانة، بيع المراجعة المركبة كما تجرته المصارف الإسلامية في فلسطين، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل، فلسطين، 2009 م.

- تحتاج البنوك الإسلامية في بلادنا لتحقيق أهدافها أن تطور أساليبها في مختلف المجالات وخاصة في طرح منتجات جديدة في العمل المصرفي الإسلامي.

- تحظى المراجعة المركبة بأكثر نصيب من معاملات البنوك الإسلامية في بلادنا.

- الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية في بلادنا تحتاج إلى تطوير ومزيد من أهل الاختصاص.

دراسة⁽¹⁾ مفيض الرحمن 2007 " رؤية شرعية حول المراجعة وصياغتها المصرفية"

قد أصبحت المعاملات المصرفية مما لا تستغني عنها الحياة العصرية، وأن أغلب تلك المعاملات إنما يهدف إلى استثمار وتنمية الأموال، لكن هذا النوع من المعاملات يختلف في المصارف الإسلامية عنه في المصارف الربوية. فحينما تدير هذه المصارف جميع أنشطتها التنموية على أسس ربوية محرمة، تقيم المصارف الإسلامية جميع وظائفها المالية على أسس التعامل الشرعية، بعيدا عن شوائب الربا بكافة صورها وأشكالها. وتعد المراجعة من أنجع وأهم الأساليب التي تتخذ منها المصارف الإسلامية طريقها نحو استثمار وتنمية الأموال؛ وذلك لما لها من المزايا ما لا يتوافر في غيرها. غير أنه قد لوحظ تجاوزات خطيرة في تطبيقها العملي. مما ينقلها من دائرة الحلال إلى دائرة الحرام. ومثل هذه التجاوزات يجب الاجتناب عنها. وفي هذه البحث تم جمع صور تلك التجاوزات مبينا؛ كيف يمكن التخلص منها مع تناول أهم جوانب المراجعة الشرعية على وجه يتفق مع روح الشريعة الإسلامية وتحقيق التنمية المنشودة

دراسة الجهني⁽²⁾ 2008 " أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجعة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة

العربية السعودية

لقد شهد العالم ابتداء من منتصف السبعينات بداية نظام مصرفي جديد ينادي بعدم استخدام أسعار الفائدة كآلية للتعامل، مع إحلال نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، وأصبحت المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية حقيقة واقعة تلقى إقبالا متصاعداً في كثير من البلاد الإسلامية. ويقوم الاستثمار وتنمية المال في إطار أحكام الشريعة الإسلامية على عدد من صيغ وعقود المعاملات الشرعية التي فصل الفقهاء قواعدها والشروط والضوابط الحاكمة لها استنباطاً من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة؛ ومن هذه الصيغ: صيغة الاستثمار بالمراجعة وهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم يتفقان عليه. وبيع المراجعة يعتبر من بيوع الأمانة؛ فالعلاقة البيعية لا بد أن تقوم على الإفصاح والشفافية وعدم التغرير بالمشتري، وله أركان وشروط يجب توافرها ليصبح البيع صحيحاً، ويثار حولها جدل كبير من حيث الأسلوب الذي تطبق به من الناحية المحاسبية. تأتي أهمية البحث من زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى المملكة، وزيادة اعتماد المصارف

(1) مفيض الرحمن، رؤية شرعية حول المراجعة وصياغتها المصرفية، الجامعة الإسلامية العالمية شيناغونغ مجلة الدراسات، المجلد الرابع، ديسمبر، 2007، ص 169.

(2) منيرة بنت محمد بن علي الزايدي الجهني، " أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجعة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك بن عبد العزيز، 2008، ص 1.

على صيغة الاستثمار بالمراجحة ونظراً لأن هذه الصيغة يعترضها في الواقع العملي العديد من المشاكل الناتجة عن عدم وجود أسس محاسبية متفق عليها للقياس لذلك تم اختيار هذا الموضوع ليكون مجالاً للبحث والدراسة، وتتمثل مشكلة البحث في صعوبة قياس التكلفة الأصلية والربح والمعالجات المحاسبية في حالة تغير أسعار الصرف، وحصول المصرف على حسم أو تعجيل وتأجيل السداد. ويمثل هذا البحث دراسة ميدانية لأسس القياس المحاسبي لعمليات المراجحة في المصارف في المملكة العربية السعودية من خلال قائمة استقصاء لمعرفة أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجحة في الواقع العملي، ومقارنتها بالأسس الشرعية التي تم استنباطها من مصادر الشريعة الإسلامية. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: وجود اختلاف في تطبيق أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجحة من مصرف لآخر، وأن هناك بعض القصور في التطبيق العملي لهذه الأسس قد يتنافى أحياناً مع الأحكام الشرعية

اختلاف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية: إنها دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية من واقع معايير المحاسبة الإسلامية أما الدراسات المذكورة فهي تأخذ الجانب الشرعي دون وجود دراسات عملية لربط الواقع النظري بالعملي. إنها تركز على أدوات القياس والإفصاح المحاسبي لعمليات المراجحة لمعرفة مدى التزام البنوك الإسلامية بتلك الأدوات.

إنها تركز على آليات توزيع الأرباح والخسائر المتعلقة بالمراجحات الإسلامية.

التعريفات الإجرائية للبحث:

- **عملية الإثبات المحاسبي:** ويقصد بها إثبات كافة المعاملات المتعلقة بالمراجحة والمراجحة لأجل الأمر بالشراء منذ سداد ضمان الجدية وحتى نهاية سداد الأقساط، حسب الطريقة المحاسبية المختارة.
- **عملية القياس المحاسبي:** ويقصد بها قياس التكلفة الأصلية للمراجحة والمراجحة لأجل الأمر بالشراء والربح الإجمالي ونصيب كل فترة مالية منه وكذا قياس ذمم المراجحة، وقياس الخسارة عن نكول العميل إن وقعت.
- **عملية العرض:** ويقصد بها إظهار ما تسفر عنه عمليات المراجحة والمراجحة للأمر بالشراء في نهاية الفترة المالية في القوائم المالية مثل: قيمة موجودات المراجحة والمراجحة لأجل الأمر بالشراء بعد الاقتناء وقبل البيع والتسليم وقيمة ذمم المراجحة والمراجحة للأمر بالشراء وما يتعلق بذلك من مخصصات وكذلك نصيب الفترة المالية من أرباح المراجحة والمراجحة للأمر بالشراء.
- **عملية الإفصاح:** ويقصد بها الإفصاح عن عمليات المراجحة والمراجحة لأجل الأمر بالشراء في القوائم المالية لإعطاء مستخدمي تلك القوائم معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم المراجعة: يقصد بالمراجعة بصفة عامة، بيع السلعة بالثمن الذي قامت به مع ربح معلوم، وهو من بيع الأمانة، وتتم عملية البيع وقت التفاوض والتعاقد عليها. أما المقصود بالمراجعة لأجل الأمر بالشراء، فإن الطرفان يتواعدان على تنفيذ عقد المراجعة حيث يعد الأمر بشراء السلعة بعد تملك المأمور لها، وهذه الصيغة هي الأكثر انتشاراً في التطبيق العملي وعندما يذكر اصطلاح مراجعة فإنه يقصد بذلك المراجعة لأجل الأمر بالشراء. (1)

شروط المراجعة في المحاسبة الإسلامية (2): توجد عدة شروط للمراجعة ذكرها الفقهاء القدامى من أهمها:

- أن يكون الثمن الأول معلوم لطرفي العقد وكذلك ما يحمل عليه من تكاليف أخرى.
- أن يكون الربح محددًا مقداراً أو نسبة من الثمن الأول.
- أن يكون العقد الأول صحيحاً.

صور المراجعة (3): يمكن أن تتم المراجعة بإحدى صورتين عرفهما الفقه قديماً وهما:

الصورة الأولى: ويمكن أن يطلق عليها الصورة العامة أو الأصلية وهي أن يشتري شخص ما سلعة بثمن ثم

يبيعها لآخر بالثمن الأول وزيادة ربح، فهو هنا يشتري لنفسه طلب مسبق ثم يعرضها للبيع مراجعة.

الصورة الثانية: وهي ما يطلق عليها حديثاً اصطلاح "بيع المراجعة للأمر بالشراء"، وكيفتها: أن يتقدم

شخص إلى آخر ويقول له اشتر سلعة معينة موجودة أو يحدد أو صافها وسوف اشترها منك بالثمن الذي تشتريها به وأزيدك مبلغاً معيناً أو نسبة من الثمن الأول كربح، وهذه الصورة وإن كانت تسميتها بالبيع مراجعة للأمر بالشراء من إطلاق الفقهاء المعاصرين إلا أن كفيته وردت لدى الفقهاء القدامى كما جاء في كتاب الأم للشافعي ما نصه: "وإذا رأى الرجل السلعة فقال أشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز...". ثم يقول "وهكذا أن قال اشتر لي متاعاً ووضع أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع...".

آلية تطبيق نشاطات المراجعة في المصارف الإسلامية: وهذه المعاملة خطوات عملية تسير بها وهي (4):

- يحدد المشتري السلعة التي يريدتها والمواصفات التي تتصف بها ويطلب من البائع أن يحدد ثمنها.
- يرسل البائع إلى المصرف فاتورة عرض أسعار محددة بوقت معين.
- يعد المشتري المصرف بشراء السلعة، إذا اشترها وعدا ملزماً.
- يدرس المصرف الطلب، ويحدد الشروط والضمانات من كفالة وغيرها.

(1) شحاته، حسين، المعالجات المحاسبية لمعيار المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء كما تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، مصر، جامعة الأزهر، ص 6.
(2) عمر، محمد، التفاصيل العملية لعقد المراجعة في النظام المصرفي الإسلامي، مؤتمر بعنوان الاستثمار في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية - السعودية، جدة، 1997، ص 5.

(3) الإمام الشافعي . الأم . الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج 3، ص 33.

(4) عريبات، محمد وائل، مسوغات استحقات المصرف الإسلامي للربح في عملية المراجعة للأمر بالشراء / مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 24، العدد 1، 2007 ص 43.

- يقوم المصرف بشراء السلعة من البائع ويدفع ثمنها إليه نقدًا، ويرسل موظفًا لاستلام السلعة من البائع ثم يقوم الموظف باستلام السلعة؛ وبذلك تدخل في ملك البنك.
 - يوقع المشتري عقد بيع مرابحة مع المصرف على شراء السلعة ودفع ثمنها بحسب الاتفاق، ويستلم السلعة.
- أغراض المحاسبة على المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء⁽¹⁾:**

- تتمثل الأغراض الرئيسية للمحاسبة على المرابحة والمرابحة لأجل الأمر بالشراء تقديم معلومات مفيدة عن:
 - تكلفة الثمن الذي قامت به السلعة (الثمن الأصلي).
 - مقدار الربح وتوزيعه على الفترات الزمنية.
 - ثمن البيع الإجمالي ويتمثل في الثمن الأصلي مضافاً إليه الربح.
 - أرصدة العملاء والمخصصات المكونة للمشكوك فيها.

قياس وإثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الأمر بالشراء⁽²⁾

- أسس قياس قيمة موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الأمر بالشراء (تكلفة الثمن الأصلي) يشمل الثمن الأصلي للموجودات موضوع عقد المرابحة والمرابحة لأجل الأمر بالشراء العناصر الآتية:
 - قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق الحرة.
 - كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه، وتتضمن ما يلي: (إن وجدت): تكاليف ومصاريف الاتصالات لعقد الصفقة، تكاليف ومصاريف التعبئة والتغليف، تكاليف ومصاريف النقل والشحن والتأمين، تكاليف ومصاريف التخزين والحراسة ومصروفات وتكاليف الرسوم الجمركية والضرائب إن وجدت، ولا تتضمن التكاليف والمصاريف السابقة أي أعباء إدارية لأنها أعباء المؤسسة وغالباً ما تؤخذ في الحسبان عند تحديد هامش الربح المحسوب للمؤسسة المالية الإسلامية.
 - إثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الأمر بالشراء عند الاقتناء، ويتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية
 - إذا كانت المؤسسة تأخذ بالرأي الفقهي أن الوعد ملزم بالشراء، ففي هذه الحالة تقاس الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة للأمر بالشراء على أساس التكلفة التاريخية.
 - وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

⁽¹⁾ خطاب، كمال توفيق، 2000 م، القبض والإلزام بالوعد في عقد المرابحة للأمر بالشراء في الفقه الإسلامي بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأول.

⁽²⁾ شبير، محمد عثمان، 1996م، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، عمان، ط 1، ص 124.

- إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يُكوّن بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المراجعة.

- وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المراجعة - هامش الجدية (إن لم تسوى) في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية.

ضمانات المراجعة ومعالجة مديونيتها⁽¹⁾:

يجوز اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر. وهذا يكون بإحدى الصور الآتية: الحلول تلقائياً بمجرد تأخر السداد مهما قلت مدته، وأن يكون الحل بالتأخر عن مدة معينة، وأن تحل بعد إرسال إشعار من البائع بمدة معينة. وللمؤسسة أن تتنازل في هذه الحالات عن جزء من المستحقات.

ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المراجعة للأمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث، أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار، أو رهن السلعة محل العقد رهناً ائتمانياً (رسمياً) دون حيازة، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجياً حسب نسبة السداد.

يجوز أن ينص في عقد المراجعة للأمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تنتفع بها المؤسسة.

توزيع الربح لعمليات المراجعة في المحاسبة الإسلامية⁽²⁾:

- يستحق الربح في الفقه الإسلامي بالمال أو العمل أو بالضمان.
- يطلق الربح على عائد الأنشطة التجارية، ويمكن إطلاقه على عائد الأنشطة الصناعية أيضاً
- يفتقر الربح عن الفائدة المحرمة شرعاً، فالربح يأتي نتيجة تحمل حقيقي للمسؤولية ووقوع في المخاطرة بخلاف الفائدة التي لا يكون هنا كتحمل من قبل المقرض لأي نوع من أنواع المخاطرة.
- الضمان سبب من أسباب استحقاق الربح، ولكن ليس على سبيل الاستقلال بل هو تابع للمال أو العمل.
- لا يجوز للبنك الاعتماد على الفواتير التي تقدم له من قبل العميل (المشتري) (لصرف قيمة التمويل؛ بل لا بد من التحقق من عملية الشراء والقبض ثم التسليم للاعتراف بالأرباح.
- يجب خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المراجعة في قائمة المركز المالي هذه ترد في الإيضاحات.
- السداد المبكر مع حط جزء من الربح عند السداد.

(1) معايير المحاسبة الإسلامية للمصارف والمؤسسات الإسلامية، النامة، البحرين، 2005، معيار رقم 3 ص 98.

(2) عريبات، مصدر سابق، ص 49.

الإفصاح عن عمليات المراجعة في القوائم المالية (1)

- تتبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمصارف من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، وكذلك فإن الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للمصرف وعدم قيام المصارف بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسية والهامة في حدوث صعوبات ومشاكل للعديد من اقتصاديات دول العالم لذلك فإن عملية الإفصاح المحاسبي عن المراجعة تشمل ما يلي:
- أن تكون نسبة التوزيع محددة مقدما.
- أن يكون الربح والخسارة بينهم بنسبة شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة.
- يعتبر الربح في نظام المراجعة تكلفة في العملية الإنتاجية، مما يجعل المصرف ذا علاقة إيجابية بالنسبة للاستثمار وجدواه ويسمح بالاستخدام الأمثل للموارد، وتكون المراجعة عادة لمدة محددة، أو طويلة الأجل ولهذا تشبه النموذج الغربي في شركة التضامن وينظر إليها على أنها الإدارة المالية الإسلامية الخالصة حيث إنها تقوم على مبدأ المشاركة والاستفادة من المخاطرة، والمساهمة في المشاركة يمكن أن تكون في مشروع جديد أو تمويل لمشروع قائم، والأرباح توزع على أسس متفق عليها قبلها أما الخسارة فتوزع حسب حصص رأس المال. (2)
- إثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسليم نقدا أو لا وهذه الطريقة المفضلة.
- إثبات الأرباح عند تسليم الأقساط - كل في حينه - إذا رأت ذلك هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أو كانت السلطات الإشرافية تلزم بذلك.
- يجب خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المراجعة في قائمة المركز المالي.
- السداد المبكر مع حط جزء من الربح عند السداد:
- إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد فيجوز للمصرف دون اشتراط من العميل حط جزء من الربح من قبل حسن الاقتضاء، فإذا حصل حط جزء من الربح يخفض حساب ذمم المراجعات بمبلغ الحط ويسرى هذا التخفيض على الأرباح المتبقية.

(1) محمد، احمد عبد الحي، أهمية تطبيق معيار المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء ومدى الإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير 2008.

(2) كوثر عبد الفتاح الابجي، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سنة 1996).

- مطل العميل أو إعساره: إذا ماطل العميل في سداد ما عليه من الأقساط فإن ما يتم تحصيله من العميل على سبيل العقوبة بالإنفاق أو الحكم يتم إثباته حسبما تراه هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بصفته إيراد أو مخصصاً لحساب الخيرات:

- إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد بسبب الإعسار فلا تجوز مطالبته بأي مبلغ إضافي

التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

بعد الاستعراض النظري لموضوع محاسبة العمليات المتعلقة بالمراجعة من حيث طرق وإجراءات القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، سنقوم على إجراء التحليل الإحصائي للاستبانات الموزعة من حيث الموقع الوظيفي والتخصص وسنوات الخبرة حسب التكرارات والنسب المئوية وفيما يتعلق بتغيرات الدراسة وفرضيات الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار الفرضيات

خصائص عينة الدراسة

جدول (2) خصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	البيان
6%	3	رئيس قسم
57%	29	مدقق مركزي
37%	19	مدقق ميداني
100%	51	مجموع

يلاحظ من الجدول (2) بان الغالبية العظمى من المدققين الداخليين هم من فئة المدققين المركزيين الذين تكون مسؤوليتهم التأكد من جودة العمليات المحاسبية ومدى مطابقتها مع معايير المحاسبة الإسلامية ونسبتهم 57% وهذا قد يكون له انعكاس إيجابي على مصداقية نتائج وتوصيات الدراسة، كما يلاحظ بان نسبة المدققين الميدانيين وهم المسؤولين عن صحة العمليات المحاسبية في الفروع نسبتهم 37%

جدول (3) خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة	التكرار	البيان
57%	29	محاسبة
27%	14	نظم معلومات محاسبية
15%	8	اقتصاد ومالية
0	0	أخرى
100%	51	مجموع

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن عينة الدراسة يحملون مؤهل علمي بالمحاسبة بنسبة 57% وهي النسبة الأعلى كما يلاحظ بان تخصص نظم المعلومات المحاسبية من المدققين لهم نسبة 27% أما التخصصات الأخرى

فنسبتها 15% وهي نسبة ضئيلة وهذا يدل على أن فقرات الاستبانة تم قراءتها من مختصين وهي تكون مفهومة نوعاً ما مما يعطي نتائج دقيقة وصحيحة.

جدول (4) عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	البيان
31%	16	اقل من 5 سنوات
24%	12	5 سنوات - اقل من 10 سنوات
29%	15	10 - اقل من 15 سنة
16%	8	15 سنة فاكثر
100%	51	مجموع

يلاحظ من الجدول رقم 4 بان الغالبية لأفراد عينة الدراسة ممن خبرتهم من فئة اقل من خمسة سنوات وقد يكون السبب أن هناك بنكين إسلاميين حديثان الدخول إلى السوق الأردني ضمن مجتمع الدراسة والمقابل فان هناك نسبة مشابهة لها وهي فئة 10 - اقل من 15 سنة وهذا قد يدل على وجود تكامل في سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

قاعدة اتخاذ القرار

تم استخدام نظام ليكرت الخماسي في تصميم الاستبانة بحيث أعطي كل فقرة خمسة خيارات هي موافق بشدة وموافق ومحيد وغير موافق وغير موافق بشدة. ولغايات التحليل الإحصائي باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS تم ترميز تلك الخيارات بالرقم 1 لترمز غير موافق بشدة، والرقم 2 لترمز غير موافق، والرقم 3 لترمز محايد، والرقم 4 لترمز موافق، والرقم 5 لترمز موافق بشدة. وعليه فان الوسط الفرضي هو الرقم 3 وكلما زاد متوسط الفرضية عن الرقم 3 كلما كانت درجة الموافقة أو التطبيق أكبر وكلما قل المتوسط عن الرقم 3 فهذا دليل على أن أفراد عينة الدراسة تؤكد عدم التطبيق وكلما قل المتوسط عن الرقم 3 زادت درجة عدم التطبيق

الثبات والمصدقية

تم استخراج اختبار كرانباخ الفا للدراسة فكان للفرضية الأولى 72% والفرضية الثانية 69% والفرضية الثالثة 76% وقيمة الفا للدراسة بشكل عام 72.4% وهي أعلى من الحد الأدنى لقيمة الفا المقبولة إحصائياً. وقيمة الفا تقيس درجة الاتساق الداخلي بين إجابات أفراد عينة الدراسة. لذلك فان نتائج توصيات الدراسة يوجد فيها درجة ثبات مقبولة وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج وتوصيات الدراسة.

مناقشة فرضيات الدراسة مع النتائج الإحصائية

الفرضية الأولى " لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء "

جدول (5) آراء عينة الدراسة في فقرات إثبات وقياس موجودات المراجعة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	البيان	رقم
5	0.854	2.18	قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق	1
1	0.429	4.37	كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه	2
4	0.583	3.59	إثبات موجودات المراجعة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء عند الاقتناء. يتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية	3
6	0.764	1.72	وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية	4
3	0.616	3.82	إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يكون بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المراجعة	5
2	0.742	4.29	وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المراجعة - هامش الجدية (إن لم تسوى) في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية	6
3.36			المتوسط	

يلاحظ من الجدول (5) أن أفراد عينة الدراسة الممثلة بالمدققين الداخليين تفر على تحميل تكلفة بضاعة المراجعة بكافة التكاليف المباشرة التي أنفقت وصرفت على بضاعة المراجعة حتى أصبحت جاهزة في مخازن المشتري للبضاعة وهذا يدل على تحميل التكاليف المباشرة لتكلفة بضاعة المراجعة للوصول إلى التكلفة النهائية الواجب إثباتها في دفاتر وقوائم البنك وهذه الفقرة هي الفقرة الثانية بمتوسط 4.37، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية يؤكدون أن عملية قياس تكلفة بضاعة المراجعة في نهاية الفترة المحاسبية المتعلقة بالعملاء ضمن الالتزامات المتداولة كونها تمت بالدين وكما هو معلوم أن كافة عمليات المراجعة تتم بالدين مقابل دفع هامش جدية في بعض الأحيان لذلك يقوم البنك بالاعتراف بذلك الهامش على أنه ضمن الالتزامات المتداولة وترد لأصحابها في حال عدم تنفيذ عقد المراجعة لسبب معين وهذا واضح من إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن الفقرة السادسة وهذا يدل على قياس هامش الجدية على أنه دين على البنك وليس جزء من ثمن بضاعة المراجعة لأن عملية المراجعة تبدأ عند امتلاك البنك للبضاعة وليس استلام جزء من ثمنها قبل عملية البيع وهذا يعني أن شروط عملية المراجعة مطبقة نوعاً

ما، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية يقرون بقياس أصول المراجعة على أساس القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يكوّن بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المراجعة وهذا يدل على اعتراف البنوك لإسلامية بالفروق بين القيمة الجارية والقيمة الدفترية من خلال عمل مخصص بالفرق والاعتراف به بالقوائم المالية. كما يلاحظ بان الفقرة الرابعة تشكل درجة عدم موافقة من أفراد عينة الدراسة بمتوسط 1.72 وهذه الفقرة ممثلة بانه وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية وقد يكون السبب في ذلك أن البنوك الإسلامية تقوم على التسليم المباشر للعميل لبضاعة المراجعة وهذا قد يؤدي إلى أن هذه الفقرة أصلاً لا تكون موجودة في طبيعة الممارسة العملية لبضاعة المراجعة في البنوك الإسلامية. كما يلاحظ بان متوسط الفرضية هو 3.36 وهو أعلى من الوسط الفرضي 3 وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة تقر بدرجة متوسطة على قيام البنوك الإسلامية بإثبات بضاعة المراجعة حسب متطلبات المعيار الإسلامي بقياس موجودات المراجعة في القوائم المالية

الفرضية الثانية " لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء "

جدول (6) آراء عينة الدراسة في فقرات توزيع أرباح المراجعة في القوائم المالية

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر	2.26	0.476	5
2	تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المراجعة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث	4.77	0.862	1
3	يتم لاعتراض بأرباح المراجعة عند تنفيذ العقد على إنها التزام متداول في ميزانية المصرف	3.79	0.738	3
4	يتم توزيع أرباح المراجعة حسب مدة عقد المراجعة مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة المحاسبية	4.16	0.925	2
5	يتم الفصل بين أرباح المضاربة غير المقيدة وأرباح المضاربة للآمر بالشراء في القوائم المالية	1.49	0.483	6
6	يتم تحديد فروقات أسعار الصرف على بضاعة المراجعة والاعتراف بها عند توزيع أرباح المراجعة	3.48	0.554	4
	المتوسط	3.32		

يلاحظ من الجدول (6) بان المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية يقرون بان البنوك تطلب كفالة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المراجحة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث وخصوصا إذا كان الكفيل الثاني يوجد عليه ضمانات أخرى أو كفالات لعملاء آخرين وهذا موجود في الفقرة الثانية بمتوسط 4.77 وهذا قد يكون زيادة درجة الضمان بتنفيذ عقد المراجحة بين العميل والبنك وحصول البنك على الأرباح بهدف الاعتراف بها وقياسها في القوائم المالية وتوزيعها على سنوات عقد المراجحة، كما يلاحظ بان الفقرة الرابعة تمثل درجة القبول الثانية حسب رأي أفراد عينة الدراسة وهذه الفقرة تمثل قيام المحاسبين في البنوك التجارية على تحميل كل فترة بنصيبها من أرباح المراجحة للوصول إلى الربح الحقيقي لنشاطات المراجحة في البنوك التجارية ويوجد فيها التمثيل الصادق كأحد الخصائص النوعية الأولية لجودة القوائم المالية وبالتالي إمكانية مساعدة أصحاب المصالح في العمليات الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية يؤكدون الاعتراف بأرباح عقود المراجحة كالتزام متداول في الميزانية العمومية عند تنفيذ عقد المراجحة بعد ذلك يتم تعديل ذلك الالتزام سنويا ليغطي فترة المراجحة وهذا يعني تطبيق استحقاق أو مقابلة الإيرادات بالمصروفات في نهاية كل فترة محاسبية، كما يلاحظ بان الفقرة رقم 5 تمثل أدنى قبول وبتوسط 1.49 وهو اقل بكثير من الوسط الفرضي 3 وهذا يدل على عدم التفريق بين أرباح المراجحة غير المقيدة والمراجحة للآمر بالشراء وقد يعود السبب أن الغالبية العظمى لعمليات المراجحة تكون امر بالشراء وبالتالي يكون المطبق فعلا هو المراجحة الأمر بالشراء وبذلك يكون طبيعيا عدم التمييز بين أرباح المراجحة والمراجحة للآمر بالشراء. كما يلاحظ بان متوسط الفرضية 3.32 وهو أعلى من الوسط الفرضي 3 وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة تميل إلى قبول أن البنوك الإسلامية تطبق أسس توزيع أرباح عمليات المراجحة حسب متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي المتعلق ببضاعة المراجحة الفرضية الثالثة" لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجحة والمراجحة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها "

جدول (7) يبين آراء عينة الدراسة بمتطلبات العرض والإفصاح عن المراجحة في القوائم المالية

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن أموال المراجحة بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية	3.49	1.05	6
2	يتم عرض ذمم المراجحات في القوائم المالية بجداول إضافية لتوضيح كل عقد مراجحة لوحده	4.16	0.753	2
3	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المراجحة سواء في تاريخ عقد المراجحة أو نهاية السنة	3.92	0.459	3
4	يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف أسعار الصرف وكذلك	2.48	0.543	7

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
	الأرباح المحققة من ذلك			
5	الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية بالمراجعة	4.32	0.718	1
6	الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التقدير الحكمي للموجودات المتعلقة بالمراجعة	3.59	0.976	5
7	الفصل بين الاستثمارات المقيدة وفقا لمصادر تمويلها (حسابات استثمار مقيدة وحدات محافظ استثمارية) وذلك الفصل بين أنواع المحافظ الاستثمارية	3.86	0.528	4
		3.83		

يلاحظ من الجدول (7) أن المدققين الداخليين يؤكدون وجود الفقرة الخامسة بأعلى متوسط وهو 4.32 والمتمثلة بان القوائم المالية يوجد فيها إفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والخسائر والمكاسب ذات الأهمية بالمراجعة وهذا يدل على أن عملية الإفصاح تفرق بين المصروفات والخسائر والإيرادات والمكاسب وهذا يدل على دقة الأرقام الواردة في القوائم المالية تحديد أساس وجود الخسارة من عمليات المراجعة ومحاولة التخفيف منها وتحديد مكاسب عمليات المراجعة واستغلالها لمصلحة البنك والعميل وهذا مؤشر جيد لفوائد الإفصاح، كما يلاحظ بان الفقرة الثانية تمثل درجة القبول والتطبيق الثانية حسب رأي المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية والمتمثلة بعرض عقود المراجعات كل عقد على حدة وتحديد أرباح كل عقد على حدة الأمر الذي يساعد على تحديد ذمم المراجعات في القوائم المالية من خلال معرفة العقود التي تمت والعقود التي لم تنتهي فترتها، كما يلاحظ بان الفقرة الثالثة تمثل درجة القبول أو التطبيق الثالثة والمتمثلة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المراجعة سواء في تاريخ عقد المراجعة أو نهاية السنة وهذا يدل على وجود متابعة للتغيرات على قيم المراجعة بتاريخ الاقتناء والتغيرات عليها في نهاية السنة وحتى عرضها في القوائم المالية وبعدها الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إثبات بضاعة المراجعة. كما يلاحظ بان متوسط الفرضية هو 3.38 وهو أعلى من الوسط الفرضي 3 وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية في الأردن تطبق متطلبات الإفصاح والعرض عن عمليات المراجعة للأمر بالشراء بدرجة جيدة.

اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء."

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الأولى وكانت نتائج الاختبار وفقاً للجدول التالي:

جدول (8) نتائج اختبار الفرضية الأولى

الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية H0	دلالة T الإحصائية	T الجدولية	T المحسوبة
3.36	رفض	0.000	1.977	11.34

باستقراء الجدول رقم (8) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء.

نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء."

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الثانية وكانت نتائج الاختبار وفقاً للجدول التالي:

جدول (9) نتائج اختبار الفرضية الثانية

الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية H0	دلالة T الإحصائية	T الجدولية	T المحسوبة
3.32	رفض	0.000	1.977	12.18

باستقراء الجدول رقم (9) وبتطبيق القاعدة سابقة الذكر. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها."

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الثالثة وكانت نتائج الاختبار وفقاً للجدول التالي:

جدول (10) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية H0	دلالة T الإحصائية	T الجدولية	T المحسوبة
3.32	رفض	0.000	1.977	12.18

باستقراء الجدول رقم (10) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبيق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجحة والمراجعة للأمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أن البنوك الإسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المراجحة حتى تصبح في مخازن المشتري وبهذا فهي تطبق مبدأ التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المراجحة وإثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المراجحة إن المبالغ المدفوعة مقدماً من العملاء لتنفيذ عقد المراجحة "هامش الجدية" لا يعتبر من ضمن ثمن بضاعة المراجحة وإنما تعترف به كالتزام متداول في القوائم المالية للبنك وهذا دليل على أن المراجحة لا تكتمل إلا بعد حصول البنك على السلعة وبعد ذلك إتمام عملية بيعها للعميل حيث أنه من شروط المراجحة امتلاك البنك للسلعة وبعد ذلك إتمام عملية البيع

إن البنوك تأخذ بعين الاعتبار القيمة الجارية لبضاعة المراجحة بحيث إذا كان هناك اختلافات بين القيمة الدفترية والقيمة الجارية فيتم تكوين محصص بالفرق وهذا يعني أن البنوك تعترف بالأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغير لثمن بضاعة المراجحة عند تاريخ اقتنائها وتاريخ أعداد القوائم المالية

إن البنوك الإسلامية تطلب كفيلاً ثالث في بعض الأحيان خصوصاً إذا كان الكفيل الثاني يوجد عليه كفالات أخرى لكي يضمن البنك حقه من ثمن السلعة وأرباحه بعد إتمام عملية المراجحة حيث أنه من حق البنك الحصول على الضمانات الكافية التي تضمن حق البنك من عمليات المراجحة خصوصاً إن عمليات تسديد قيمة

بضاعة المراجعة تكون لسنوات عديدة وليس سنة واحدة أو اقل مما يعني ضرورة أن يقوم البنك على اخذ الضمانات الكافية لحقوقه من العميل خصوصا أن العميل اخذ حقه الكامل المتعلق ببضاعة المراجعة

تقوم البنوك الإسلامية على توزيع أرباح عقد المراجعة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الإيراد والمصرف لكل فترة عن الأخرى لأمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر لأرباح الفترات القادمة.

يتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المراجعة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المراجعة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المراجعة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

تقوم البنوك الإسلامية بالإفصاح في القوائم المالية عن الخسائر المتعلقة بعقود المراجعات والمكاسب على حدة بهدف تحديدها ومحاولة تجنب الخسائر ومحاولة استثمار المكاسب لمصلحة البنك والعميل، كما أن هناك إفصاح عن إيرادات ومصروفات كل عقد مقابله مما يعني الانتقال من الإفصاح الكافي إلى الإفصاح الكامل

يتم الإفصاح عن ذمم المراجعات بمداول إضافية أو ملحقة بالقوائم المالية الأمر الذي يساعد على تحديد قيمة تلك الذمم ومراقبتها من فترة لأخرى وهذا يساعد على تحديد ذمم العملاء المتعلقين بالمراجعة وتحديد العملاء الذين سيستمر التعامل معهم والعملاء الذين سيتم التوقف عن التعامل معهم بناءً على مراقبة حساب كل عميل وعمليات السداد الخاصة به.

يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المراجعة سواء في تاريخ عقد المراجعة أو نهاية السنة وهذا يساعد المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من تطبيق مبدأ الثبات وعدم تغيير السياسات المحاسبية من فترة لأخرى مما يعني وجود الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك الإسلامية.

إن البنوك الإسلامية تطبق متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لبضاعة المراجعة حسب معايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة ببضاعة المراجعة.

ثانيا: التوصيات

ضرورة الأخذ بعين الاعتبار انه إذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمها إلى العميل وكانت التبعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

قيام البنوك الإسلامية بأخذ قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق.

أن يتم الفصل بين أرباح المربحة غير المقيدة وأرباح المربحة للآمر بالشراء في القوائم المالية.

ضرورة اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر.

ضرورة أن يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك.

ضرورة تركيز المدققين الخارجيين على أهمية معايير المحاسبة الإسلامية من خلال التركيز على وجود مدققين قانونيين في مجال معايير المحاسبة الإسلامية مع وجود الضوابط الشرعية لعمليات المربحة ومتابعة تنفيذ عقد المربحة حتى لا يكون هناك عمليات مخالفة للشريعة الإسلامية.

ضرورة عقد المؤتمرات والندوات المختصة بمعايير المحاسبة الإسلامية وإقناع البنوك الأخرى بهذه المعايير بهدف الانتقال من الربا إلى البيع الحلال وبالتالي يكون هناك تحول في معظم البنوك إلى العمل بالنظام الإسلامي وليس النظام الربوي

قائمة المراجع:

1. الصادق محمد ادم علي، دراسة تحليل وقياس عمليات المربحة والمربحة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية، السودان، جامعة كردفان الأبيض 2012.
2. د. حسام الدين عفانة، بيع المربحة المركبة كما تجرّه المصارف الإسلامية في فلسطين مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل، فلسطين، 2009 م.
3. مفيض الرحمن، رؤية شرعية حول المربحة وصياغتها المصرفية، الجامعة الإسلامية العالمية شي ناغونغ، مجلة الدراسات، المجلد الرابع، ديسمبر، 2007.
4. منيرة بنت محمد بن علي الزايدي الجهني، " أسس القياس المحاسبي لعمليات المربحة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك بن عبد العزيز، 2008.

5. شحاته، حسين، المعالجات المحاسبية لمعيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء كما تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، مصر، جامعة الأزهر.
6. عمر، محمد، التفاصيل العملية لعقد المراجعة في النظام المصرفي لإسلامي، مؤتمر بعنوان الاستثمار في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية - السعودية، جدة، 1997.
7. شاهين، على عبد الله، مدخل مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر - العدد الأول، 2005.
8. الإمام الشافعي . الأم . الدار المصرية للتأليف والترجمة ج 3.
9. عربيات، محمد وائل، مسوغات استحقاق المصرف الإسلامي للربح في عملية المراجعة للآمر بالشراء / مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 1. 2007.
10. خطاب، كمال توفيق، 2000 م، القبض والإلزام بالوعد في عقد المراجعة للآمر بالشراء في الفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأول.
11. شبير، محمد عثمان، 1996 م، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، عمان، ط 1.
12. معايير المحاسبة الإسلامية للمصارف والمؤسسات الإسلامية، المنامة، البحرين.
13. محمد، احمد عبد الحي، أهمية تطبيق معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء ومدى الإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير 2008.
14. كوثر عبد الفتاح الابجي، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سنة 1996.